المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⴰⵎⴰⵡⴰⵙ ⵏⵜⵡⵟⵟⵓⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵏ
Conseil national des droits de l'Homme

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

ندوة دولية حول موضوع

"الملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات"

الرباط

28 و 29 مارس 2017

الأرضية

Boulevard Erriad
B.P 21527, N° 22, Hay Ryad, Rabat - Maroc
tel : +212(0) 5 37 54 00 00
fax : +212(0) 5 37 54 00 01
cndh@cndh.org.ma

شارع الرياض
ص.ب 21527، حي الرياض الرباط - المغرب
الهاتف : +212(0) 5 37 54 00 00
الفاكس : +212(0) 5 37 54 00 01
cndh@cndh.org.ma

www.cndh.ma

شهدت الملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات سنة 2016 تطورات كبيرة، من خلال دسترتها بموجب الفصل 11 من الدستور.

بالمقارنة مع الانتخابات التشريعية لسنة 2011، فإن عدد الملاحظين الدوليين المعتمدين ارتفع من 291 إلى 316، كما تقدم عدد الملاحظين الوطنيين بنسبة 17 بالمائة من 3788 سنة 2011 إلى 4431 سنة 2016. وقد تم إثراء المجمع الوطني للملاحظين بمساهمة شبكات جديدة للدفاع عن حقوق النساء والشباب، فضلا عن المنظمات غير الحكومية ذات التجذر المحلي قوي. وقد ربحت الملاحظة الانتخابية بالمغرب، من خلال العمليات الانتخابية المتتالية، من حيث الجودة، الاستدامة والتنوع.

لقد ربحت الملاحظة من جودة مع ظهور خبرة وطنية قوية من حيث المقاربات، المناهج وأدوات الملاحظة اليوم يقوم هذا المجمع بمهام الملاحظة العامة، والملاحظة الموضوعاتية (بعد النوع ،حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، الحقوق السياسية للشباب، تتبع الإعلام، تحليل البرامج الانتخابية...) فضلا عن مهام الملاحظة ذات بعد وطني أو محلي . أحد نقط قوة هذا المجتمع تتمحور في تجدده المستمر وقدرته على التفتح في إشكاليات جديدة مثل ملاحظات مالية الحملات الانتخابية.

واكتسبت الملاحظة من حيث الاستمرارية لتصبح موعدا قارا للمجمع الدولي للملاحظين الدوليين: مهام الملاحظة والتقييم التي قام بها المعهد الوطني للديمقراطية مند 2007 مع بعثة الاتحاد الأوروبي، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية أو بواسطة فريق البحث من جامعة مدريد المستقلة. إن توصيات هذه المهام قدجلبت قيمة مضافة واضحة لمسلسل إصلاح التشريع الانتخابي بالمغرب على المستوى الوطني، يجدر ذكر الالتزام المستمر للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات الذي يضم المئات من الجمعيات وأيضا المنتدى المدني الديمقراطي المغربي، الخ.

وفي نفس الإطار، ساهم برنامج التوأمة في إطار شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الانسان وبعثة الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان بفرنسا والنمسا وهولندا، في تقوية قدرات مكونين الملاحظين الانتخابيين. فتم تشكيل مجموعة من 18 مكونين من المجلس الوطني لحقوق الانسان والنسيج الجمعوي وأنجز دليلا منهجيا باللغتين الفرنسية والعربية ليكون بمثابة أداة عمل بالنسبة للمكونين.

وأخيرا، ربح مشهد الملاحظة بالتنوع الذي لا يتعلق فقط بالمقاربات والمناهج و "زوايا التحليل" للمسلسل الانتخابي. ويقاس بها القدرة على التوسع بشكل مستمر، ومجمع الملاحظين الوطنيين والدوليين المهتمين بالمواعد الانتخابية بالمغرب. وهناك مؤشرين يمكن استحضارهما في هذا الاتجاه:

- مشاركة 11 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في ملاحظات انتخابات 2016، الأمر الذي يعكس اهتمام تجربة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال ملاحظة الانتخابات؛
- المشاركة للمرة الثالثة للتحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

في الحالة الراهنة، هناك ثلاثة تحديات تستحق تفكيرا عميقا :

الاول هو الاعتراف ، إعطاء قيمة والنهوض بالخبرة الوطنية في مجال ملاحظة الانتخابات. و قد بادر المجلس الوطني لحقوق الانسان بخطوة بشراكة مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، الاتحاد الأوروبي والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، من شأنها السماح لملاحظينا لإجراء مهام دولية للملاحظة.

والتحدي الثاني يتعلق بالتقوية المستمرة لقدرات الملاحظين الوطنيين من أجل الحفاظ على حجم مرضي مستدام ومتجدد إلى ما بعد المواعد الانتخابية. و عرض التكوين المقدم من قبل المعهد الوطني للتكوين في مجال حقوق الإنسان الذي أنشئ من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان وشركائه، هو من ضمن الاجوبة العملية على هذا التحدي.

التحدي المتمثل في تعديل الإطار القانوني المنظم للملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات يحتل مكانة أولوية في أجندة التفكير. على هذا النحو، وضع المجتمع الوطني للملاحظين تدريجيا، رؤية لمراجعة القانون رقم 30.11 للسماح ،خاصة اعتماد الهيئات الحكومية ،بمنح وضع استشاري لممثلين الحكومة داخل اللجنة الخاصة لاعتماد والاستئناف أمام المحاكم الإدارية ضد قرارات هذه اللجنة.

و بفضل المساهمة المتوقعة من طرف الفاعلين العموميين والمدنيين المعنيين فضلا عن الخبراء الوطنيين والدوليين، فإن هده الندوة تهدف تحقيق ثلاثة أهداف :

- إجراء تشخيص مشترك وتشاركي لنقاط القوة والضعف في مجال ملاحظة الانتخابات.
- صياغة أرضية مشتركة للتوصيات المتعلقة بتقوية قدرات الملاحظة الانتخابية.
- تحديد تشاركي لعناصر استراتيجية الترافع من أجل تفعيل هذه التوصيات.

و يقترح أن ترتكز أعمال الندوة على المحاور التالية :

1- حالة الملاحظة الانتخابية بالمغرب : نقاط القوة والضعف؛

2- التكوينات : المكتسبات والتحسينات اللازمة؛

3- توصيات لتقوية عمليات الملاحظة الانتخابية؛

4- الاجراءات العملية والترافعية من أجل تفعيل التوصيات .